

فلسطين

تقسيم الأقصى واقعاً قبل قوننته



من مواجهات الجمعة الماضية في مخيم الجلزون في الضفة المحتلة (أي بي إيه)

الاحتجاج في القدس. وستنقل القضية إلى المستشار القضائي للحكومة يهودا فاينشتاين. يأتي هذا بعد الحديث عن فرض عقوبات مشددة على رماة الحجارة، وبرز ذلك توتيناهاو بالقول إن «الحجارة والزجاجات الحارقة هي سلاح قاتل، وهي قتلت وتقتل، ونتيجة ذلك عدلنا في الأيام الأخيرة تعليمات فتح النار للشرطة في القدس»، في إشارة إلى إمكانية استخدام الرصاص الحي بدلاً من المطاطي. وقد توسع في اليومين الماضيين الاستهداف في القدس خارج أسوار الأقصى، وعمدت قوات العدو إلى هدم خمسة محال تجارية فلسطينية في بلدة حزماء، شرقي المدينة، بدعوى «البناء من دون ترخيص»، وهو إجراء معتاد لكنه يأتي الآن ضمن حزم العقوبات الجماعية. كما اعتقلت شرطة العدو 27 فلسطينياً من المدينة.

على الصعيد السياسي (الأخبار)، قال العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) أحمد الطيبي، إن وفداً يضم عدداً من النواب العرب، بدأ أمس، جولة تشمل الأردن وتركيا، لتوضيح «المخاطر التي تتهدد المسجد الأقصى»، مشيراً إلى أنهم التقوا الملك الأردني، عبدالله الثاني، على أن يلتقوا لاحقاً الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. وقال الطيبي: «أخترنا الأردن وتركيا، بوصفهما دولتين مهمتين في المنطقة، بالإضافة إلى قدرتهما الكبيرة على التأثير في لجم التجاوزات ضد المسجد الأقصى».

وأرضية تسمح لهم بالرهان على الضغوط التي يمكن أن تتراجع أمامها القيادة الإسرائيلية. من هنا، نلاحظ المسار التصاعدي للإجراءات العدوانية في مواجهة التحرك الاحتجاجي في القدس. ويرغم أن إسرائيل تسعى إلى منع اتساع نطاق المواجهة لتشمل كل فلسطين، فإن هذا الحرص ليس على حساب تنفيذ

طلب نتيهاو من الجهات القضائية دراسة إجراءات فتح النار لتعديلها

مخططاتها. نتيجة ذلك، هي تعمل على أن يتكامل خطابها السياسي والإعلامي مع أدائها الأمني، وبما يؤدي إلى قمع الحركة الاحتجاجية الفلسطينية ويكرس الواقع الذي تفرضه في الأقصى. في هذه الأجواء، طلب نتيهاو في ختام جلسة الحكومة، أمس، من الجهات القضائية، دراسة إجراءات فتح النار القائم حالياً لتعديلها في مواجهة حركة

يتضمن تخصيص وقت لكل من المسلمين واليهود، بما يشبه ما فرضه الاحتلال في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل. وفعلياً بدأ العدو تنفيذ خطة أوسع، في مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، عبر عزل كل القدس عن الضفة، ثم إقامة جدار الفصل والعقبات والحواجز التي وضعتها لمنع وصول الفلسطينيين إلى الأقصى. وتجنباً لرفع شعار السيطرة على الأقصى أو هدمه من أجل بناء الهيكل، عمدت إسرائيل إلى تلطيف مخططاتها عبر تقسيم زمني ومكاني للمسجد، ومنع منظم للمسلمين في التوجه إليه، وفرض أوقات يُسمح فيها لليهود باقتحامه تحت عنوان زيارته. خطورة هذه المرحلة أنه في حال استطاعت إسرائيل أن تفرض ما تطمح إليه، سيتركس هذا الواقع إلى أمد غير منظور. ومع أن العنف هو ديدن الأجهزة الإسرائيلية تاريخاً وحاضراً، فإنها في مواجهة الفلسطينيين تستند إلى مجموعة من الاعتبارات تجعل خلفية وهدف كل صور العنف الإسرائيلي تصب في اتجاهات مدروسة. فمن جهة، أظهرت إسرائيل تصميمها على المضي في مخططاتها المتصل بالأقصى، وسائر القضايا الأخرى، وخاصة أنها ترى في الظروف السياسية الحالية فرصة إقليمية ينبغي ألا تفوتها، فقد لا يتكرر مثلها لاحقاً.

في الوقت نفسه، تتعامل إسرائيل مع فلسطينيي الداخل (1948) بكرهية وحقد، يتجسدان بأداء أجهزتها القمعية في ما يتعلق بمواجهات الأقصى، أو أي تحدٍّ آخر يتقابل فيه الطرفان. وليست هذه الذهنية مجرد حالة عابرة في الوجدان الإسرائيلي، بل نتيجة لعنصرية متجذرة، وبناء على نظرة متأصلة في وعي المؤسسة الإسرائيلية بكل فروعها السياسية والأمنية والإعلامية إلى فلسطينيي الداخل، باعتبارهم عقبة أساسية أمام مخططاتها، ومصدر تهديد كامن يمكن أن ينفجر في حال نضوج الظروف المحيطة التي قد ترددها بأسباب القوق والإحتضان.

وسقط كل ذلك، تحرص إسرائيل في ساحات المواجهة على أن تكون في موقع من يملئ حدود الردع، وخاصة أن أكثر ما تخشاه هو الأداء الذي ينطوي على رسالة ضعف يرى فيها فلسطينيو الداخل مؤشراً على تراجع قدرة الردع الإسرائيلية

تتقن حكومة العدو استغلال الظروف المحلية والدولية، من أجل فرض أطماعها في الأقصى. ولم يعد الحديث عن التقسيم الزماني والمكاني في المسجد مجرد فرضية أو اتهام ظني. بل عنواناً يجاهرون به على المستويين الرسمي والحزبي

علي حيدر

تواصل حكومة العدو الإسرائيلي محاولات فرض معادلاتها في المسجد الأقصى ابتداءً من مدينة القدس المحتلة، برغم حرصها على ألا يؤدي ذلك إلى انفجار شعبي فلسطيني واسع. وهي تمضي في خياراتها، ورهاناتها قائمة على إجراءات السلطة في رام الله (التنسيق الأمني)، والواقع الضاغظ على الفلسطينيين في الضفة المحتلة وقطاع غزة، إضافة إلى الواقع الإقليمي المشغول عن فلسطين وقضاياها، وكذلك الدولي المتفهم الذي يوفر الغطاء على سياسات العدو. وتتقن الحكومة الإسرائيلية، برئاسة بنيامين نتنياهو، استغلال الظروف الحالية من أجل فرض أطماعها في الأقصى، وليس الحديث عن التقسيم الزمني والمكاني في المسجد مجرد فرضية أو اتهام ظني موجه ضد إسرائيل، بل ظاهراً أداء يمارسه الصهاينة في فلسطين المحتلة، كما بات عنواناً يجاهرون به على المستويين الرسمي والحزبي. وكما في كل إجراء قمعي تعمل إسرائيل على قوننته ليتحول من اعتداء منظم إلى تطبيق لقانون فرضه الاحتلال، فإنها ضمن خطتها لتنهويد الأقصى وبسط سيطرتها عليه، طرحت عام 2012 مشروع قانون في الكنيست لتقسيم المسجد زمانياً ومكانياً بين المسلمين واليهود. لكن التطبيق العملي سبق سن القانون عبر اقتحامات المستوطنين تحت رعاية حكومتهم. وكان المشروع



المعيشية وتطوير البنية التحتية. منهم رئيس الحكومة نفسه الذي قال بعد اجتماع السيسي مع الوزراء الجدد، إنهم سيعملون بأقصى طاقتهم لتحسين معدلات الأداء والإنجاز. وأضاف: «الحكومة تدرك أن مصر تسابق الزمن من أجل الانتهاء من جميع المشروعات القومية، ومن ثم فإنه يتعين زيادة معدلات الإنتاج والاعتماد على الأفكار المبتكرة غير التقليدية».

الغريب أن هناك من يذهب إلى تأكيد أنه في حال نجاح الحكومة الجديدة في تنفيذ خطاب التكليف الذي وضعه السيسي، من الممكن أن تستمر إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية، بل حتى مع وجود المادة الدستورية التي تشترط موافقة البرلمان على الحكومة، عموماً، في أسوأ الأحوال، لن يكون البرلمان المقبل على خلاف مع الرئيس، بل واضح أنه سيكون مسانداً له، وموافقاً على كل ما يقوله، كما تظهر خرائط التحالفات بين الأحزاب وتبدلاتها كل يوم.

إيران

أمانو زار بارشين: نحترم القضايا السرية

بهدف التحقق من أنها لا تستخدم لغايات غير سلمية.

وذكر روحاني، أيضاً، بأن بلاده لم تسع أبداً إلى «تحويل برامجها السلمية» لغايات أخرى. وقال لحسن الحظ أن عمليات المراقبة والتفتيش المفاجئ، التي جرت على مدى الأعوام الماضية، قد أثبتت سلمية الأنشطة النووية الإيرانية وجرى التأكيد على هذه النقطة وهي أن إيران لم تنحرف أبداً عن برنامجها السلمي، كما أكد أن «الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيكون لها دور مؤثر في تنفيذ الاتفاق».

أما ظريف، فقد أكد خلال لقائه أمانو إرادة طهران الجادة مواصلة التعاون الثنائي، معرباً عن أمه في أن تؤدي مسيرة التعاون المستقبلي، بين إيران والوكالة، إلى تبديد بعض التصورات السلبية لدى الرأي العام في البلاد، إزاء هذه المؤسسة الدولية التخصصية ومكانتها المهنية، بصورة كاملة.

(الأخبار)

الاتفاق النووي، بعد الاتفاق مع أعضاء الدول المفاوضة.

وعبر أمانو عن ارتياحه لتطوير التعاون بين إيران والوكالة، بعد انتخاب روحاني رئيساً للجمهورية في إيران، وإنجاز الاتفاق النووي وتوقيع خريطة الطريق بين إيران والوكالة بعد اللقاء الأخير مع الرئيس الإيراني، مضيفاً أن «الوكالة تسعى إلى الشفافية في القضايا وتنفيذ الواجبات المناطة بها والتي بإمكانها أن تمثل أساساً جيداً للتعاون بعيد الأمد».

من جهته، أعلن روحاني أن بلاده ستطبق «البروتوكول الإضافي (لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية) على نحو طوعي». وأضاف متوجهاً إلى أمانو بالقول «نأمل أن تقوموا أيضاً أنتم بمراقبة منصفة لتطبيق» الاتفاق النووي، الذي وقع في 14 تموز بين إيران والقوى الكبرى.

والبروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يتيح للوكالة الدولية للطاقة الذرية تكتيف مراقبة برامج نووية في العالم،

ومجموعة «1+5»، مضيفاً أن مهمته، في هذا الإطار، تكمن في اختبار صدقية إيران، وأنه واثق بأداء هذه المهمة بنجاح من خلال تعاون طهران وإنجاز الاتفاق الذي جرى التفاوض بشأنه عشرين شهراً. وأكد أمانو أن هذا الملف لن يبقى مفتوحاً إلى الأبد، مشيراً إلى أنه «من المقرر أن يجري إغلاقه نهاية العام الحالي».

في سياق متصل، قال المدير العام للوكالة الذرية، إثر لقائه روحاني، إن «الوكالة تريد توضيحات بشأن بعض المسائل، وهكذا تقوم بأداء واجباتها، ما قد يمثل أساساً جيداً لتعاون على المدى الطويل»، وأضاف أن الوكالة تتحرك «خطوة بعد خطوة في درس البرامج» النووية لإيران وتحاول نقل نتيجة عملها «بطريقة غير منحازة».

وتمن أمانو الترتيبات المتوافرة، خلال الزيارة لتنفيذ مهمات الوكالة، معرباً عن أمه في أن يجري في مجلس الحكام تقديم تقرير خبراء الوكالة في مجال «PDM» (الأبعاد المحتملة للبرنامج النووي الإيراني) سريعاً في إطار

تمكن مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو الذي وصل إلى طهران، أمس، من زيارة موقع بارشين. وقال المتحدث باسم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهروز كمالوندي إن «أمانو قام بزيارة رسمية لموقع بارشين. لقد زار بعض المشاغل التي انتشرت معلومات خاطئة في شأنها».

وقبل بارشين، بحث أمانو مع الرئيس حسن روحاني ووزير الخارجية محمد جواد ظريف ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالح، تنفيذ «خريطة الطريق» بشأن برنامج إيران النووي. كما تحدث في جلسة مغلقة أمام لجنة خاصة في مجلس الشورى شكلت لدرس الاتفاق النووي. وقال إن الوكالة تحترم القضايا السرية لأنها تتعاطى معها بجدية، معتبراً أن لقاءاته مع المسؤولين الإيرانيين «تنصب في إطار الحوار البناء».

وفي سياق ترحيبه بالاتفاق النووي، قال أمانو إن مجلس حكام الوكالة أوكل إليه مسؤولية تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالاتفاق بين إيران

أنها اغتالت ضابطاً كبيراً في مديرية أمن شمال سيناء، يشغل منصب مدير الأحوال المدنية في شمال سيناء، وهو العميد أحمد محمد عسكر، الذي استهدف (فجر السبت) بالرصاص أمام منزله في شارع البحر داخل المدينة. وخطف المنفذون سيارته وأضرموا فيها النيران على مقربة من بيته. وأمس، استهدف عناصر مسلحون جرافة تابعة لقوات الجيش بعبوة ناسفة قرب قرية الخروبة، جنوب الشيخ زويد. لكن «ولاية سيناء» وجهت بياناً إلى القبائل السيناوية، نفت فيه علاقتها بمجزرة خريزة التي وقعت وسط سيناء قبل نحو أسبوع، وراح ضحيتها 12 فرداً من قبيلة التياها خلال أحد الأعراس، قائلة إن «الهدف الخفي وراء المجزرة كان الوقيعة بين ولاية سيناء والقبائل التي وصفوها بالمجاهدة... يبدو تورط اليهود والجيش في هذه المجزرة».